

الوكالة الوطنية للتأمين الصحي

كلمة السيد الجيلالي حزيم

المدير العام للوكالة الوطنية للتأمين الصحي

---

انطلاق الحملة الوطنية حول الوقاية من داء السكري 2015

22/06/2015

السيد وزير الصحة المحترم  
السيد ممثل المنظمة العالمية للصحة بالمغرب  
السيد الكاتب العام بوزارة الصحة  
السيد المفتش العام بوزارة الصحة  
السيد المدير العام للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي  
السادة المدراء المركزيون بوزارة الصحة  
السيدات و السادة ممثلي الجمعيات وهيئات المجتمع المدني  
السيدات و السادة ممثلي الصحافة الوطنية  
السيدات و السادة

اسمحوا لي في البداية أن اتوجه لكم بخالص التمنيات بمناسبة شهر رمضان الأبرك داعيا العلي القدير أن يعيده عليكم بموفور الصحة والعافية والازدهار.

اسمحوا لي كذلك أن نهني أنفسنا بهذا الحدث المهم الذي يجمعنا اليوم والمتعلق بإعطاء الانطلاقة الفعلية للحملة التواصلية والتحسيسية المشتركة بين وزارة الصحة و الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي و الوكالة الوطنية للتأمين الصحي حول الوقاية من داء السكري.

كما أود أن أوجه تحية خاصة للسيد وزير الصحة، البروفسور الحسين الوردي، الذي ما فتئ يدعم كل المبادرات الرامية لتحسين الوضع الصحي ببلادنا و التي بدأت تؤتي أكلها لتحقيق ولوج الساكنة المغربية للخدمات الصحية في إطار من الجودة و الكرامة.

واليوم نحن بصدد إحدى هذه المبادرات و التي سمحت ولأول مرة بانخراط المتدخلين في التغطية الصحية الأساسية في ورش النهوض بالوقاية ضد الأمراض المزمنة و المكلفة بداية بداء السكري الذي يستدعي مجهودات يومية ومتواصلة من طرف كافة المتدخلين ولكن كذلك من طرف المصابين به للحد من انتشاره و استفحال مضاعفاته.

### السيدات و السادة،

لقد بات انخراط المتدخلين في التغطية الصحية الأساسية، و بالخصوص هيئات التدبير و هيئة الضبط و التأطير، في النهوض بالوقاية أمرا ضروريا و ملحا باعتبار أن موارد التأمين الاجباري الاساسي عن المرض تتزايد سنويا بنسبة 10 في المائة في حين تتزايد المصاريف بنسبة 17 في المائة.

وموازاة مع ذلك تستهلك الأمراض المزمنة والتي تصيب 3 في المائة من الساكنة المستفيدة ذات الحقوق المفتوحة، 50 في المائة من المبالغ المسددة. الشيء الذي يستدعي القيام باستهداف ذكي ومتوافق عليه نظرا لتعدد الإجراءات الوقائية وتنوعها.

إن تعزيز الوقاية الصحية اليوم ضرورة ملحة تقتضي إشراك كافة الفاعلين في التغطية الصحية، وذلك باعتبارها واحدة من أدوات الضبط الناجحة، الغرض منها تدبير الرأسمال الصحي بمشاركة فردية ومسؤولة، مقرونة بتسهيل الولوج للخدمات الصحية وللأدوية، و هو ما لا يمكن أن

يتسنى بدون الانخراط في استراتيجيات تشجيع الأدوية الجنيسة من جهة و اعتماد توصيات البروتوكولات العلاجية من جهة أخرى و التي تؤكد على ضرورة الوقاية و احترام تراتبية العلاجات.

وقد أثبت التجارب الدولية مدى فعالية و نجاعة هذه الاجراءات الوقائية لما يترتب عنها من تحسين جودة التكفل بهذه الأمراض عبر إشراك المريض و تمكينه من المساهمة في علاجه، وما يترتب عنها من الحد من المضاعفات الذي ينعكس بشكل مباشر على أيام الإستشفاءات والعلاجات الباهظة الثمن.

### السيدات و السادة،

لا يخفى عليكم أن هذا العمل يدخل في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة الموقعة بين وزارة الصحة و الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي و الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، والتي تترجم التقاء الأطراف حول أهداف مشتركة رغم اختلاف المهام و المنطلقات.

واليوم لا نملك إلا نسجل بارتياح بأن هذه الاتفاقية الثلاثية الأطراف أصبحت قاطرة فعالية للنهوض بالوقاية حيث سمحت باستنهاض الهمم وتعبير باقي المتدخلين عن رغبتهم و التزامهم للمساهمة في هذا العمل بالنسبة لباقي الأمراض المزمنة أو المكلفة.

انطلاقاً من هذه الخلاصة، يظهر جلياً أنه يتوجب بذل جهد كبير من أجل تحديد الأمراض ذات الأولوية بقصد استهدافها بإجراءات وقائية باعتبار ما سيترتب عن ذلك من نتائج إيجابية على صحة المواطنين عملاً بمبدأ الوقاية خير من العلاج، ولكن كذلك لتخفيض حجم الانفاق المتعلق بهذه الأمراض في المستقبل.

وقد وقع اختيارنا هذه السنة على داء السكري موضوعاً لحملتنا نظراً لنسبة المصابين به والتي ما فتأت تتزايد سنة بعد سنة. كما أن توقعات المنظمة العالمية للصحة تشير إلى أنّ وفيات السكري ستضاعف في الفترة بين عامي 2005 و2030 .

من جهة أخرى، فإن داء السكري يمكن أن يتسبب في إلحاق أضرار بالقلب والأوعية الدموية والعينين والكليتين والأعصاب. بالإضافة إلى ذلك، تشكل المصاريف المتعلقة بهذا الداء ما يناهز 5 في المائة من مجمل مصاريف التأمين الاجباري الأساسي عن المرض و نسبة 10 في المائة من مصاريف الأمراض المزمنة.

وعلاوة على ذلك، تبلغ مصاريف القصور الكلوي المزمن النهائي الذي يشكل داء السكري أحد أهم أسبابه نسبة 40 في المائة من مصاريف الأمراض المزمنة.

## السيدات و السادة،

يشكل اجتماعنا اليوم خطوة أولى لهذا العمل المشترك الذي يمثل قيمة مضافة من حيث الفعالية في هذا المجال، لما يسمح به من تنسيق الجهود تماشياً مع استراتيجية وزارة الصحة، وكذلك تفعيلًا لقرارات المنظمة العالمية للصحة التي حثت على جعل الصحة محورا أساسيا ضمن خطة التنمية لما بعد سنة 2015 ، و التي أكدت كذلك في قرارها رقم ج.ص.ع. 67.14 على ضرورة إدراج "العمل على التقليل من العبء الذي يمكن الوقاية منه، وتلافي المراضة و الوفيات و حالات العجز الناجمة عن الأمراض الغير السارية و الاصابات".

كما نعتقد راسخين أن تحقيق هدف التغطية الصحية الشاملة ببلادنا لا يمكن أن يتأتى فقط بوضع أنظمة للتغطية لكافة المواطنين، بل كذلك بتوفير عادل للخدمات العلاجية و الوقائية لتحسين صحة المستفيدين منها.

و السلام عليكم و رحمة الله.